الأمم المتحدة S/2014/653

مجلس الأمن

Distr.: General
5 September 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٤٤ (٢٠١٤) المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤. ويتناول التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في البلد، ويستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/131).

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير اندلاع أخطر أعمال العنف في النزاع المسلح في طرابلس وبنغازي وأمكنة أخرى في البلد منذ عام ٢٠١١. وأدَّى قيام جميع الأطراف باستخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المكتظة بالسكان، ولا سيما في العاصمة، إلى حركة للسكان لم يسبق لها مثيل بينما كان المدنيون يحاولون الفرار من ساحات القتال. ونزح ما يقدَّر بـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص في طرابلس، بالإضافة إلى ٢٠ ٠٠٠ آخرين في شرق البلد. وأفادت التقارير عن عبور ما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ شخص الحدود إلى البلدان المجاورة. وكان النزاع أيضاً وراء الانسحاب المؤقت من البلد للأغلبية العظمى من أفراد المجتمع الدولي الموجودين في ليبيا، بما في ذلك الأمم المتحدة.

٣ - وتسبَّب القتال العنيف في تدهور سريع في الأوضاع المعيشية، بما يشمل النقص في الغذاء والوقود والمياه والكهرباء، إضافةً إلى ازدياد النشاط الإجرامي. وأُفيد عن وقوع أضرار ودمار على نطاق واسع في المنشآت العامة في الضاحيتين الجنوبية والغربية لطرابلس، بما في ذلك المطار الدولي، ومستودع النفط الرئيسي، والطرق والجسور. ووردت تقارير عديدة عن عمليات خطف ونهب وإحراق منازل وأعمال انتقامية أخرى.

090914 090914 14-59539 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفي أعقاب ستة أسابيع من أعمال القتال المسلح التي شهدتها العاصمة في شهرَي تموز/يوليه وآب/أغسطس، بدَت ليبيا وكأنها تدخل في حالة من عدم الاستقرار والشك. وفي تحدٍّ مباشر لسلطة مجلس النواب المنتخَب حديثاً، الذي كان قد أعلن في وقت سابق أن الجماعات التي تقاتل تحت لواء عملية ''فجر ليبيا''، فضلاً عن ''أنصار الشريعة''، هي جماعات إرهابية وخارجة على القانون، دعا ائتلاف فجر ليبيا المؤتمرَ الوطني العام السابق إلى الانعقاد، متهماً الحكومة المؤقتة الانتقالية ومجلس النواب المنتخَب حديثاً بانتهاك الإعلان الدستوري، ومعتبراً بالتالي أنهما فقدا شرعيتهما. وهناك خطر من أن تؤدي هذه الأعمال إلى إقامة هيئات تشريعية وتنفيذية موازية.

٥ - وسبق القتال الذي وقع في طرابلس شنّ عملية عسكرية في شرق البلد بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر. وزعم اللواء حفتر، في البداية، استهداف التنظيم المتطرف ''أنصار الشريعة''، ولكن هجومه كان موجهاً أيضاً ضد الجماعات الأخرى، بما في ذلك وحدات معترف بها وممولة رسمياً بوصفها تحت قيادة رئيس أركان الجيش وتخضع له نظرياً، وقد التحقت بصفوف ''أنصار الشريعة''. وفي الوقت نفسه، امتدَّ نطاق حملة العنف والاغتيالات المتواصلة ضد أفراد الأمن والموظفين في جهاز القضاء ليشمل عدداً لا يني يزداد من نشطاء المجتمع المدني، ولا سيما في بنغازي.

٦ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن قراره ٢١٧٤ (٢٠١٤) الذي دعا فيه جميع الأطراف إلى الاتفاق على الوقف الفوري لإطلاق النار والدخول في حوار سياسي شامل، بقيادة ليبية، وقرر أن تنطبق الجزاءات على من يهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو يعرقل أو يقوِّض عملية تحولها السياسي، أفرادا كانوا أو كيانات.

استمرار الاستقطاب السياسي وحالة الشك

٧ - قبل اندلاع النزاع المسلح في طرابلس، كانت ليبيا قد دخلت في فترتها الانتقالية الثالثة من خلال إجراء انتخابات في ٢٥ حزيران/يونيه لاختيار هيئة تشريعية جديدة مؤلفة من ٢٠٠ عضو، أي مجلس النواب. وقُدرت نسبة إقبال الناخبين على المشاركة في الانتخابات بنحو ٤٢ في المائة من أصل ١,٥ مليون ناخب مسجَّل، مما يمثل تراجعاً كبيراً مقارنةً بانتخابات المؤتمر الوطني العام التي جرت في تموز/يوليه ٢٠١٢.

٨ - وقد عُلقت الآمال على انتخابات مجلس النواب، وسادت التوقعات بأن تؤدي هذه الانتخابات أخيراً إلى الخروج من المأزق السياسي الذي اتسم به العام الماضي. وعقد البرلمان الجديد أول جلسة له في ٤ آب/أغسطس في مدينة طبرق الشرقية. وحضر حفل الافتتاح

ضيوف من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. لكن لم يحضر سوى ١٥٨ عضواً من الأعضاء المنتخَبين البالغ عددهم ١٨٨ عضواً. وذكر الذين لم يحضروا اعتبارات قانونية وإجرائية لتفسير غيابهم.

٩ - وانتخبت الهيئة التشريعية رئيساً لها ونائبين للرئيس. وأدخلت تعديلاً أيضاً على الإعلان الدستوري، وأعادت بعض الصلاحيات المنسوبة سابقاً إلى رئيس مجلس النواب إلى حين انتخاب رئيس لليبيا. كما دعا مجلس النواب إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، تمتثل له جميع الأطراف، وطلب إلى الأمم المتحدة أن تُشرف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

١٠ - واتُخذ قرار إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في ٢٥ حزيران/يونيه، في أعقاب أشهر من المشاحنات السياسية بشأن فترة ولاية المؤتمر الوطني العام وشرعيته بحلول ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، وهو التاريخ المثير للجدل المتعلق بانتهاء ولايته. واعترض المناوئون على القرارات الصادرة عن المؤتمر الوطني العام ونظموا حملة سياسية وإعلامية تهدف إلى إزالته، وإن لم يحققوا سوى نجاح محدود.

١١ - وزادت حدة التوترات وتصاعدت الضغوط العامة، مما أدى إلى اندلاع العنف في ٢ آذار/مارس، عندما اقتحم المحتجُّون قاعات مبنى المؤتمر الوطني العام. وفي ١٢ آذار/مارس، صوَّت المؤتمر الوطني العام لصالح الموافقة على مجموعة من التعديلات على الإعلان الدستوري. واستندت تلك التعديلات إلى اقتراحات ''لجنة فبراير''، وهي هيئة مؤلّفة من ١٥ عضواً أُنشئت من أجل تقديم اقتراحات للإصلاح التشريعي وخريطة طريق لإدارة الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية. وقد جرى اعتماد بعض التوصيات التي صدرت عن اللجنة، وأهمّها الدعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة.

١٢ - وعلى إثر عدة محاولات جرت خلال العام الماضي لتنحية رئيس الوزراء علي زيدان من منصبه، تمكنت مجموعات مختلفة داخل المؤتمر الوطني العام، بما في ذلك الإسلاميون، من تمرير تصويت بحجب الثقة في ١٢ آذار/مارس. واتهمت تلك المجموعات السيد زيدان بالفشل في معالجة الانعدام المتزايد للأمن، وعدم التمكن من معالجة مسألة توفير الخدمات. ووُجهت انتقادات أيضاً إلى السيد زيدان لطريقة تعامله مع قيام جماعات مسلحة اتحادية باحتلال عدد من المحطات النفطية في شرق البلد.

١٣ - وطُلب إلى وزير الدفاع، عبد الله الثني، تولي مهام رئيس الوزراء لتصريف الأعمال. وفيما كان المؤتمر الوطني العام يسعى إلى تعيين رئيس وزراء جديد، أصبح الاستقطاب الشديد بين القوى السياسية جلياً، ومسرح الأحداث معرضاً لأزمة حكومية طويلة.

١٤ - وفي ٤ أيار/مايو، انتخب المؤتمر الوطني العام أحمد معيتيق لخلافة رئيس الوزراء المؤقت عبد الله الثني، في تصويت أثار جدلاً وانتقاداً بحجة أنه ينتهك النظام الداخلي. وحضَّت هذه الخطوة مجموعة مؤلفة من ١٤ عضواً من أعضاء المؤتمر الوطني العام على تقديم طعن قانوني لدى المحكمة العليا اعتراضاً على التصويت. بيد أن المؤتمر الوطني العام مضى قدماً، وبقوة، في تثبيت حكومة السيد معيتيق في ٢٦ أيار/مايو. وردَّ السيد الثني بالإصرار على أنه لن يُخلي منصبه قبل صدور قرار المحكمة العليا.

١٥ - وراوح الوضع مكانه طيلة أسبوعين، قبل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الحكومية المتعلقة بمنصب رئاسة الوزراء المتنازع عليه. ففي ٩ حزيران/يونيه، أعلنت الدائرة الدستورية للمحكمة العليا أن قرار المؤتمر الوطني العام بتعيين السيد معيتيق هو قرار غير دستوري. وسارع المؤتمر الوطني العام إلى الإعلان أنه سيلتزم بالقرار، كما فعل السيد معيتيق.

اندلاع النزاع في طرابلس

١٦ - في ٥ تموز/يوليه، وفي ظل تزايد حدة التوترات والاتهامات المتبادلة بين الفصائل العسكرية المتناحرة في العاصمة، وقع حادث بين أفراد من كتائب متناحرة عند نقطة تفتيش في منطقة جنزور، طرابلس، بالقرب من مجمَّع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مما أدى إلى اندلاع قتال تصاعدت حدته بسرعة ليتحول إلى اشتباكات متقطعة عنيفة، امتدت إلى أجزاء أخرى من غرب طرابلس. وأُصيب المجمَّع بعشرات من طلقات الرصاص من مختلف الأعيرة خلال الليلة من ٥ إلى ٦ تموز/يوليه.

١٧ - وتركزت معظم الجهود العسكرية الأولية على محاولات طرد كتيبة القعقاع من المطار الدولي، وكانت تسيطر عليه على مدى الأعوام الثلاثة الماضية. وخلال المواجهات التي وقعت، شاركت في القتال ثلاث كتائب من مصراتة تخضع من الناحية التقنية لسيطرة وزارة الداخلية، تدعمها كتائب أخرى يقع مقرها في طرابلس، وكان الهدف المعلن من القتال طرد كتيبتي الزنتان من طرابلس (بما في ذلك كتيبة القعقاع)، الخاضعتين نظرياً لقيادة وزارة الدفاع.

١٨ - وفي ١٣ تموز/يوليه، اجتمع ممثلون عن المجلس العسكري لكل من مصراتة والزنتان مع شخصيات من عدة كتائب وتشكيلات عسكرية أخرى، في محاولة للتوصل إلى اتفاق إنشاء قوة مشتركة لحماية مطار العاصمة الدولي، لكنهم لم يتمكنوا من منع القتال الذي اندلع لاحقاً. وأدى تبادل نيران المدفعية الثقيلة والنيران الصاروخية داخل المطار وفي محيطه

إلى إلحاق أضرار جسيمة بأجزاء كبيرة منه وبعدد من الطائرات الواقفة، أو إلى تدميرها كلياً. وجرى تعليق جميع الرحلات الجوية انطلاقاً من المطار وإليه.

١٩ - وعلى الرغم من النداءات الموجهة إلى الفصائل المتحاربة للالتزام بوقف فوري لإطلاق النار والدخول في حوار، سرعان ما امتدت رقعة القتال إلى أجزاء أخرى من العاصمة، مع ورود تقارير تفيد عن قصف عشوائي للمناطق السكنية المكتظة بالسكان. وحشد كلا الطرفين قواتهما من خلال إرسال أعداد كبيرة من الأفراد والأسلحة الثقيلة إلى طرابلس. وفي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه، شنَّت ثلاث كتائب مرتبطة بمصراتة، بدعم من كتائب أخرى بما في ذلك فرسان جترور، هجوماً ضد كتائب الزنتان، مما أدى إلى وقوع المزيد من الأضرار في المطار. وقُتل عشرات المدنيين نتيجةً لذلك، وأُرغم عدد كبير جداً من الناس على الفرار من ديارهم.

٢٠ - وفي ١٥ تموز/يوليه، أفاد المتحدث باسم الحكومة أنه يجري النظر في توجيه دعوة للحصول على دعم دولي لحماية السكان المدنيين والمنشآت الحيوية. وفي ١٧ تموز/يوليه، أدلى وزير الخارجية محمد عبد العزيز بكلمة أمام مجلس الأمن ودعا إلى إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات في ليبيا باعتبارها وسيلة لتمكين حكومة ليبيا، ومنع تحوُّل البلد إلى ''دولة مفككة''. ورداً على ذلك، أصدر رئيس المؤتمر الوطني العام نوري أبو سهمين وعدد من قادة الأحزاب بيانات لرفض ما اعتبروه دعوات الحكومة إلى تنفيذ تدخل دولي.

٢١ - وفي ٧ آب/أغسطس، توجَّه وفد من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بقيادة نائب ممثلي الخاص إلى طرابلس لإجراء مشاورات مع الأطراف الليبية، من أجل وضع حد للعنف في البلد وتقييم الاحتياجات الإنسانية. والتقى الوفد مع مجموعة واسعة من الجهات السياسية والعسكرية الفاعلة على مدى ١٢ يوماً. ورغم انخراط جميع المشاركين بشكل بنّاء في تقديم مقترحات لوقف إطلاق النار، كان من الواضح أنه يتعين بذل المزيد من الجهود للتغلب على أجواء عدم الثقة السائدة بين أطراف النزاع.

٢٢ - وعقب شنِّ هجوم واسع النطاق على القواعد العسكرية والمواقع الأخرى التي تتمركز فيها كتيبتا القعقاع والصواعق في طرابلس، أعلن الائتلاف العسكري ''فجر ليبيا'' في ٢٣ آب/أغسطس أنه حقق هدفه الرئيسي المتمثل في طرد كتائب الزنتان من العاصمة. وتجدر الإشارة إلى أن طرفي النزاع يخضعان نظرياً لقيادة السلطات الليبية.

الحالة في الشرق

٢٣ - لم تحقِّق الهجمات الجوية المنفَّذة ضد مواقع عدة تابعة لائتلاف ''فجر ليبيا'' نجاحاً يُذكر في إحباط تقدمه، وهي هجمات شُنَّت قبل إعلان الائتلاف عن النصر وفي الأيام التي أعقبت ذلك الإعلان. ولم يتوفر تأكيد من مصدر مستقل لهوية الطائرات المقاتلة التي نفذت الهجمات الجوية.

٢٤ - وفي منتصف أيار/مايو، دعا اللواء حفتر عناصر القوات المسلحة الليبية إلى التعبئة ضد الجماعة المتطرفة ''أنصار الشريعة'' والكتائب المتحالفة معها. وكان نشوب النزاع الذي أعقب ذلك في بنغازي وأجزاء أخرى من شرق البلد انعكاساً للانقسامات العميقة التي اتسم بها المشهد السياسي الليبي على مدى العام الماضي. وفي حين نالت ''عملية الكرامة'' التي أطلقها اللواء حفتر بعض الدعم من عدد من الجهات، فإنها كانت أيضاً موضع انتقاد، وقد ذُكر في العديد من تلك الانتقادات إرث ليبيا من الحكم الاستبدادي، فضلاً عن اتهام اللواء حفتر بمحاولة تنظيم ''انقلاب''.

٢٥ - ومنذ بدء القتال في منتصف أيار/مايو، تصاعدت حدة العنف تدريجياً، وامتدت رقعته في بعض الحالات إلى المناطق السكنية المكتظة بالسكان. وأُفيد بأن القصف العشوائي أدى إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وكان قيام اللواء حفتر باستخدام سلاح الجو، ولا سيما في المناطق المعمورة، وراء إثارة المزيد من القلق بشأن الخطر الذي يتهدد أرواح المدنيين. وقد برزت الصعوبات المتصلة بالقيادة والتحكم على نطاق مركزي محدود داخل المؤسسة من خلال ضلوع عناصر من القوات المسلحة الليبية في العمليات.

٢٦ - وفي ٦ نيسان/أبريل، تم أخيراً في مكان آخر من المنطقة الشرقية حلّ الأزمة التي كانت قائمة منذ تسعة أشهر بين السلطات الليبية والجماعات المسلحة الاتحادية بشأن السيطرة على أربع محطات نفطية، بعد أن اتفق الجانبان على إعادة فتح تدريجية للمحطات. ومن المحتمل أن يكون التوصل إلى الاتفاق نتيجةً للعقبات التي صادفت خطط الاتحاديين ببيع النفط الخام مباشرةً إلى العملاء المحتملين، على إثر اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٤٦ (٢٠١٤) المتعلق بتصدير النفط بصورة غير مشروعة من ليبيا، وقيام القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية بضبط ناقلة محمَّلة بالنفط الخام الليبي بصفة غير مشروعة.

٢٧ - وقد وافقت السلطات، مقابل إعادة فتح المحطات، على التحقيق في جميع حالات سوء الإدارة المالية والإدارية في قطاع النفط منذ عام ٢٠١١، وإسقاط جميع الإجراءات القضائية ضد الضالعين في عمليات إغلاق المحطات، ودفع مرتبات حراس النفط عن الفترات الماضية، فضلاً عن استحقاقاتهم، ونقل مقرهم إلى البريقة في شرق البلد.

٢٨ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، ألقت القوات الخاصة للولايات المتحدة القبض على أحمد أبو ختالة في عملية سرية في بنغازي وسلَّمته إلى السلطات المدنية لإنفاذ القانون في الولايات المتحدة. وكانت الولايات المتحدة قد حددت اسم السيد أبو ختالة بوصفه إرهابياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو الشخص الوحيد الذي اتُهم علناً بالضلوع في الهجوم الذي استهدف قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والذي أودى بحياة السفير ج. كريستوفر ستيفنز وثلاثة أشخاص آخرين. وأصدرت حكومة ليبيا بياناً للمطالبة بإعادة السيد أبو ختالة، مع توجيه اللوم في الوقت ذاته إلى الثوار في الشرق لقيامهم بعرقلة جهود الحكومة لإلقاء القبض عليه.

٢٩ - وفيما ازداد العنف بشكل ملحوظ في أيار/مايو، استمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير حملة الاغتيالات والخطف والتخويف الموجهة ضد المسؤولين الحكوميين السابقين والصحفيين ونشطاء المجتمع المدني وأشخاص آخرين. ويُشار على وجه الخصوص إلى قيام مهاجمين مجهولي الهوية، في ٢٥ حزيران/يونيه، بقتل سلوى بوقعيقيس، المدافعة عن حقوق الإنسان ونائبة رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، في منزلها في بنغازي. أما زوجها، الذي كان موجوداً في المنزل أيضاً، فهو في عِداد المفقودين. وقد قُتل حارسهما في وقت لاحق. وفي ١٧ تموز/يوليه، اغتيلت فريحة البركاوي، العضوة السابقة في المؤتمر الوطني العام في مدينة درنة.

٣٠ - وفي ظل تدهور الحالة الأمنية في شرق البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع عدد من الحوادث التي استهدفت الرعايا الأجانب، أحياناً بسبب ديانتهم. ففي أواخر شباط/فبراير، عُثر على جثث سبعة مسيحيين أقباط مصريين بالقرب من بنغازي. وكان الحادث وراء دفع مصر إلى إصدار تحذير من السفر إلى المواطنين الذين يجرون زيارة إلى ليبيا أو يقيمون فيها. وفي تموز/يوليه، اختُطف شخصان من رعايا الفلبين وقُتلا، مما دفع حكومة الفلبين إلى الإشارة على مواطنيها الموجودين في ليبيا بمغادرة البلد.

جنوب ليبيا

٣١ - أدّت التوترات القبلية والإثنية في جنوب ليبيا إلى وقوع سلسلة من الاشتباكات المتفرقة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، فإن نشر قوات من مصراتة في مدينة سبها في وقت سابق من عام ٢٠١٤ لتشكيل منطقة عازلة وتوفير قدر من الاستقرار، قد أسهم في تراجع حدة القتال بين الجماعات المسلحة من قبيلتي أولاد سليمان والتبو. ورغم أن جهود الوساطة التي بذلتها الحكومة والقيادات القبلية في أيار/مايو قد أسفرت عن إطلاق سراح ١٦ سجيناً من الجانبين، فإن الهدنة المتفق عليها لا تزال هشة نظراً لعدم إبرام اتفاق عام

وشامل حتى الآن من أجل معالجة المظالم الأساسية. ولا يزال يتكرر وقوع حوادث الاختطاف والقتل التي تستهدف أفراد كلّ من القبيلتين.

٣٢ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، أدت التوترات بين قبيلة الطوارق وقبائل الأهالي العرب في مدينة جرمة إلى اندلاع العنف، الذي أثارته في تلك المناسبة شكاوى الطوارق بشأن الحصول على الوقود. وقُتل ستة أشخاص في الاشتباكات التي أسفر عنها هذا الحادث.

٣٣ - وفي مدينة الكفرة الواقعة في جنوب شرق البلد، أسهم اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١ آذار/مارس بين قادة قبيلتي التبو والزويات العرب في تراجع كبير للعنف وحدوث تحسن في الحالة الإنسانية في المنطقة بوجه عام. وينص اتفاق وقف إطلاق النار على نشر ألوية يقع مقرها في بنغازي لكفالة الأمن في الكفرة وحقل السرير النفطي والطريق الرئيسية المربوطة بالساحل. ونتيجةً لذلك، استُؤنف تدفق السلع والكهرباء والمياه إلى المنطقة. لكن لا تزال المنازعة المتعلقة برسم حدود الدوائر البلدية والانتخابية دون حلّ، وهي تشكل المصدر الرئيسي للخلاف بين القبيلتين.

المساعي الحميدة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٣٤ - واصل ممثلي الخاص عرض بذل مساعيه الحميدة من أجل نزع فتيل التوتر والإسهام في منع وقوع مواجهة عسكرية في طرابلس. وفي محاولة للخروج من المأزق، أجرى سلسلة من المشاورات مع القادة من مختلف التيارات السياسية، ومع الشخصيات البارزة للثورة، من أجل تقييم الاهتمام في الاقتراح الذي بادرت إليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعقد مؤتمر حوار سياسي على مدى يومين، في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه. وكان الغرض من المؤتمر تحقيق توافق للآراء بهدف تهيئة بيئة مواتية بدرجة أكبر لإجراء الانتخابات البرلمانية، وإيجاد فهم مشترك للأولويات وإدارة الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية إلى حين اعتماد دستور جديد.

٣٥ - وفي إطار المشاورات المتعلقة بمؤتمر الحوار السياسي، أجرت بعثة الأمم المتحدة اتصالات ومشاورات على نحو وثيق مع جميع الجهات الليبية الرئيسية، وكذلك مع المبعوثين الخاصين لليبيا، بشأن الترتيبات والنتائج المحتملة. وقد أدى تسرُّب المشاريع الأولية للوثائق التحضيرية إلى الملك العام، والطريقة التي أُسيء فيها تفسير نوايا البعثة من جانب بعض وسائط الإعلام المحلية، ومن جانب عدد من الشخصيات العامة بعد ذلك، إلى القضاء فعلياً على أي فرص بعقد مؤتمر الحوار السياسي قبل إجراء الانتخابات. والأهم من ذلك أن القادة السياسيين الذين كانوا قد وافقوا سابقاً على المشاركة في حوار سياسي قبل موعد

الانتخابات، أعربوا عن رأي مفاده أن الوقت غير مناسب لعقد مثل هذا المؤتمر وأن القيام بذلك سيعود بالفائدة على خصومهم. وبالنظر إلى الأجواء المشحونة التي أعقبت الضجة الإعلامية الناجمة عن ذلك، والتي اتسمت باتهامات لا أساس لها، وفي أعقاب إجراء مشاورات مع المبعوثين الخاصين، قررت البعثة إرجاء عقد المؤتمر. ومما يؤسَف له أنه جرت إضاعة فرصة للحوار السياسي، وهي فرصة طلبها الليبيون و لم تُفرض عليهم على الإطلاق.

عملية صياغة الدستور

٣٦ - على الرغم من التطورات الأمنية في البلد، ظلت العملية الدستورية تحرز تقدماً على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٠ شباط/فبراير، كان الاقتراع الأولي في الانتخابات الوطنية لاختيار أعضاء جمعية صياغة الدستور كافياً أمام المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لإعلان النتائج الأولية في ٤٧ من أصل ٦٠ سباقاً انتخابياً، رغم ما تخلل العملية من إجراءات مقاطعةٍ ومشاكل أمنية. وأدت ثلاث جولات لاحقة من الاقتراع إلى شغل ٨ من المقاعد الـ ١٣ المتبقية. غير أن جماعة الأمازيغ قاطعت العملية، وقد حالت التهديدات الأمنية دون إجراء عملية الاقتراع في درنة. ومن جهة أخرى، أصبحت الآن قبيلتا التبو والطوارق ممثلتين في الجمعية. ولا توجد خطط لملء المقاعد الفارغة المتبقية عن طريق الانتخاب، ولكن الجمعية تواصل الجهود الرامية إلى التواصل مع الدوائر المتضررة.

٣٧ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، عقد المؤتمر الوطني العام الجلسة الأولى لجمعية صياغة الدستور في البيضاء. وفي أعقاب حفل الافتتاح، انتخب الأعضاء رئيسهم ونائب الرئيس والمقرر، واعتمدوا النظام الداخلي. وقد وافقت الجمعية منذ ذلك الحين على الهيكل الداخلي للجنة الصياغة، وخطط العمل، واستراتيجية التوعية العامة، وبدأت بإرسال الوفود إلى أجزاء مختلفة من البلد لإجراء مشاورات مع الجمهور بشأن المسائل الدستورية.

٣٨ - وقد تبيَّن حتى الآن أن أعمال جمعية صياغة الدستور هي نسبياً أعمال لا تثير خلافاً. وعلى الرغم من أن مقر الجمعية يقع في ما يُعتبر واحدة من أكثر المدن أماناً في ليبيا، فإن الجمعية لم تكن بمنأى عن المخاطر الأمنية. ففي ٢٦ حزيران/يونيه، انفجرت سيارة مفخخة في مرآب للسيارات في الناحية الخارجية من مقرها. وفي ٢ تموز/يوليه، عثرت السلطات المحلية على جهازين متفجرين في مطار البيضاء وتمكنت من تعطيلهما. وفي ٢٥ آب/أغسطس، سقطت ثلاثة صواريخ في جوار المطار. و لم يسفر أيٌّ من الحوادث عن وقوع إصابات.

٣٩ - وينص الإعلان الدستوري على أن تعتمد جمعية صياغة الدستور مشروعاً للنص الدستوري لكي يُطرح للاستفتاء العام بحلول ١٩ آب/أغسطس. ولم يُتِح هذا الجدول الزمني ما يكفي من الوقت للجمعية لإنجاز عملها. وحالياً، تعمل جمعية صياغة الدستور على صياغة تقرير سيقدَّم إلى مجلس النواب، وسيتضمن تفاصيل الإنجازات التي حققتها الجمعية وطلباً بتمديد ولايتها لفترة أخرى.

٤٠ - وبناءً على طلب من جمعية صياغة الدستور، قدمت بعثة الأمم المتحدة ورقاتٍ تحليلية بشأن العديد من المسائل الموضوعية والتنظيمية، وبدأت العمل مع الجمعية لمساعدتها على توضيح المساعدة المحددة اللازمة من المجتمع الدولي. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من المساعدة التقنية حسب الاقتضاء، وتواصل بذل الجهود، بناءً على طلب من قيادة الجمعية، بهدف تنسيق الدعم الدولي للعملية الدستورية.

٤١ - كما قدمت الأمم المتحدة إلى جمعية صياغة الدستور مجموعة من المواد المرجعية الرقمية في مجال القوانين والعمليات الدستورية المقارَنة. ونظمت بعثة الأمم المتحدة دورات تدريبية للمنظمات غير الحكومية وممثلي وسائط الإعلام واختصاصيي المهن القانونية فيما يتعلق بحقوق المرأة في الدستور. وبالشراكة مع مجموعة من منظمات الدفاع عن حقوق المرأة، اتخذت البعثة ''مبادرة الحوار بين النساء'' لتعزيز المناقشة العامة بشأن المسائل الدستورية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمرأة. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصيغة النهائية لدليل الاتصال الإعلامي الخاص بالجمعية وبدأ، بناءً على طلب منها، العمل على تقديم الدعم الاستشاري في مجال الاتصال الإعلامي. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى ١٩ منظمة من منظمات المجتمع المدني الليبية التي تنشط في جميع أنحاء البلد للنهوض بالتربية المدنية الدستورية ووضع توصيات للجمعية.

الانتخابات البلدية

٤٢ - على الرغم من التحديات الأمنية، أُجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الانتخابات البلدية في ٦٥ بلدية من أصل ما مجموعه ١٠٢ بلدية في ليبيا، بما يشمل أكبر المدن الليبية، ولا سيما طرابلس وبنغازي وسبها ومصراتة. وقدم البرنامج الإنمائي المواد الانتخابية باسم اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، وهي الكيان الوطني الموكل إليه الإشراف على انتخابات المجالس البلدية. وجاء قرار المضي في إجراء الانتخابات، رغم عدم تعيين حدود إدارية واضحة حتى الآن لبعض البلديات في ليبيا، استجابةً لتزايد الطلب العام على تحسين تقديم الخدمات على المستوى المحلي وتحقيق لامركزيتها، وتحديد أولويات التنمية المحلية بقدر أكبر من التركيز. غير أن القدرات على الصعيدين البلدي والمركزي لا تزال غير كافية على

الإطلاق لتلبية هذه الاحتياجات، ناهيك عن استمرار عدم وجود هياكل للتنسيق وآليات مالية فعالة، مما يُحتمل أن يعيق التقدم على هذه الجبهة.

ثالثا – الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف – الدعم الانتخابي

٤٣ – في ٢٥ حزيران/يونيه، نجحت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تنظيم اقتراع لانتخاب أعضاء مجلس النواب. وخلافاً للانتخابات التي جرت لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام في حزيران/يونيه ٢٠١٢، لقد خاض جميع المرشحين لمجلس النواب هذه العملية على أساس ترشيحات فردية.

٤٤ – وفي حين كُلفت المفوضية بالإعداد للانتخابات في آذار/مارس، فقد استمرت حالة عدم اليقين المتعلقة بموعد الاقتراع طوال فترة تسجيل الناخبين. وفي ٢٩ أيار/مايو، أُعلن أن موعد الاقتراع هو ٢٥ حزيران/يونيه. وجرى تسجيل أسماء الناخبين في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ٢٩ أيار/مايو، مع إضافة ٤٠٠ ٠٠٠ اسم إلى قوائم التسجيل الحالية، فبلغ مجموع الناخبين المسجَّلين ١,٥ مليون ناخب. وتشير التقديرات إلى مشاركة ٤٢ في المائة من الناخبين الليبيين المسجلين في عملية الاقتراع لانتخاب ٢٠٠ عضو من بين ١ ٧١٤ مرشحاً. واعترض ١٤٩ شخصاً من بين المرشحين على المقاعد الـ ٣٢ المخصصة للمرأة. وجرى التصويت في الخارج في ١٣ بلداً يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه من دون وقوع حوادث تُذكر، وبلغ مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٣ ٨١٦ ناخباً (٣٨ في المائة من الناخبين المسجَّلين)، بما في ذلك ١ ١٤٧ امرأة (يمثِّلن ٣٠ في المائة من المقترعين).

٤٥ – وفي ٢٥ حزيران/يونيه، لم تكن مراكز الاقتراع مغلقة سوى بنسبة ٣ في المائة، في مناطق تقع غربي طرابلس، وفي مدينة درنة في الشرق ومدينة الكفرة في الجنوب. وكما كانت الحال بالنسبة لانتخابات جمعية صياغة الدستور في شباط/فبراير ٢٠١٤، رفضت جماعة الأمازيغ تقديم مرشحين لها أو تسجيل ناخبين للمشاركة في الانتخابات، وطالبت بالحصول على ضمانات دستورية لصون حقوقها.

٤٦ – وتأثر ٢٤ مركزاً من مراكز الاقتراع بالعنف الذي اندلع في يوم الانتخابات، ولا سيما في سبها والزاوية وأوباري وسرت وبنغازي. وأُفيد أيضاً عن توجيه تهديدات إلى المرشحين والناخبين والمسؤولين عن تنظيم الانتخابات. ولم تكن المواد الانتخابية بمنأى عن التهديدات كذلك. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، قتل مسلحون مجهولون مرشحاً في سبها. وفي بنغازي، هوجِم مستودعان كانا يُستخدمان في السابق لتخزين المواد المتعلقة بالاقتراع

وأُضرمت فيهما النيران مساء عملية التصويت. وفي الزاوية، هوجمت قافلة عابرة تحمل مواداً متعلقة بعملية الاقتراع وكانت في طريقها من مراكز الاقتراع إلى أحد المستودعات، وسُرقت المواد الخاصة بـ ٤١ من أصل ٤٩ مركزاً من مراكز الاقتراع. واضطرَّ مكتب المفوضية في البيضاء إلى إغلاق أبوابه مرتين بعدما تحولت الشكاوى المحلية إلى أعمال عنف.

٤٧ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، أعلنت المفوضية عن النتائج النهائية للانتخابات. ونظراً لمحاولات التعطيل التي شهدتها عملية الاقتراع، لا تزال النتائج المتعلقة بـ ١٢ مقعداً غير مؤكدة. ورغم أن المفوضية قدمت في وقت سابق طلباً إلى المؤتمر الوطني العام باتخاذ قرار لإجراء اقتراع لملء المقاعد المعنية، فإن أي قرار لم يُعتمد في هذا الصدد. ورافق الإعلان عن النتائج النهائية المتعلقة بـ ١٨٨ مقعداً إدراج تعديلات ناشئة عن مخالفات جرى كشفها في ٢٤ محطة اقتراع في ستة من مراكز الاقتراع، وتنحية أحد أبرز المرشحين في سرت بقرار من هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة، وهي الهيئة المسؤولة عن فرز المرشحين وفقاً لقانون العزل السياسي والإداري لعام ٢٠١٣.

٤٨ - وأشاد المراقبون الدوليون والمحليون وممثلو وسائط الإعلام والضيوف المعتمَدون، إلى حد كبير، بأداء السلطات الليبية المسؤولة عن الانتخابات. وأشارت الجمعية الليبية من أجل الديمقراطية، وهي أكبر مجموعة شاملة للمراقبة على الصعيد الوطني، إلى بعض المسائل وأوجه عدم الاتساق التقنية الثانوية في العملية، لكنها اعترفت بأن عملية الاقتراع كانت جيدة التنظيم عموماً.

٤٩ - ووفرت الأمم المتحدة للسلطات الليبية فريقاً من المستشارين في جميع مجالات العمليات الانتخابية والعلاقات الخارجية والتوعية العامة. وقدم المستشارون دعماً محدد الهدف إلى العمليات الانتخابية للتكيف مع الجدول الزمني الضيق، وقدموا كذلك المواد الانتخابية والخدمات التي تُعتبر ذات أهمية حاسمة لسير الانتخابات بنجاح. وأجرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اتصالات مع الممثلين الحكوميين وممثلي وسائط الإعلام والنشطاء لتشجيع المزيد من النساء على تسجيل أسمائهن كمرشحات، وأقامت أيضاً دورات لبناء القدرات والتدريب، وكانت موجهة إلى المرشحات في بنغازي وطرابلس.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٥٠ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية إلى النظراء الوطنيين لتعزيز إقامة العدل، ودعم تنفيذ قانون العدالة الانتقالية، وبناء قدرات الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيا.

حالات الاحتجاز

٥١ - عملت بعثة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الشرطة القضائية في شباط/فبراير وآذار/مارس لإجراء تعداد للسجناء وتيسير عملية الفرز التي يقوم بها المدعون العامون. ونتيجةً لذلك، وُضعت قائمة لأكثر من ٢٠٠ ٦ سجين، بما في ذلك ١٠ أطفال، وتضمنت معلومات عن التهم الموجهة والمرحلة التي بلغها التحقيق، وفترة الاحتجاز. وكانت قد جرت محاكمة ١٠ في المائة فقط من السجناء آنذاك. وقدمت بعثة الأمم المتحدة أيضاً الدعم للشرطة القضائية في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز نظامها للمعلومات وكفالة وسيلة متاحة على الدوام للحفاظ على البيانات اللازمة المتعلقة بالمحتجزين في حينها. ورغم أن القانون ينص على إجراء فرز قضائي لجميع المحتجزين بحلول ٢ نيسان/أبريل، فإن المهمة لا تزال غير منجزة.

الجهاز القضائي

٥٢ - واصلت بعثة الأمم المتحدة العمل مع مجلس القضاء الأعلى، في إطار أنشطة الدعوة المتعلقة بضرورة اعتماد استراتيجية للإصلاح القضائي، بناءً على توصيات لجنة الخبراء الوطنيين التي أنشأها المجلس في وقت سابق. وبالإضافة إلى ذلك، نظَّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، اجتماعات ضمَّت ممثلين عن المجلس ونظراءهم في إيطاليا وهولندا، وتناولت الأمثلة المقارَنة في مجال إقامة العدل. وبالتشاور الوثيق مع المجلس، اتخذ البرنامج الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة أيضاً مبادرة بناء القدرات التي سيستفيد منها ٩٠٠ قاضٍ والمعهد العالي للقضاء. لكن الحالة الأمنية كانت حائلاً أمام إحراز تقدم. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ البرنامج الإنمائي، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة، استقصاءً أساسياً عن الإمكانية المتاحة للمشردين داخلياً في طرابلس وبنغازي باللجوء إلى القضاء.

٥٣ - واستمرت الاعتداءات والتهديدات بالعنف ضد القضاة والمدعين العامين في عرقلة العمل القضائي. وفي آذار/مارس، توقفت المحاكم في درنة وبنغازي وسرت عن العمل. ولا تزال الهجمات المتواصلة ضد الشرطة القضائية تشكل مثار قلق شديد أيضاً. وفي ٨ أيار/مايو، قُتل خمسة أفراد من الشرطة القضائية وأُصيب ستة آخرون خلال إحدى العمليات بعد أن حاصرهم مجرمون وأطلقوا النار عليهم في إحدى ضواحي طرابلس. ونفَّذ أفراد الشرطة القضائية إضراباً عن العمل على مدى عدة أسابيع احتجاجاً على وضعهم المحفوف بالمخاطر.

محاكمات مسؤولي النظام السابق

٥٤ - بدأت في طرابلس، في ٢٤ آذار/مارس، محاكمة ٣٧ مسؤولاً من مسؤولي النظام السابق، بما في ذلك سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ويشارك في الإجراءات عن بُعد، عن طريق الاتصال بالفيديو، تسعة من المدَّعى عليهم بمن فيهم السيد القذافي، وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجنائية بصيغته المعدَّلة حديثاً. وتراقب بعثة الأمم المتحدة المحاكمة عن كثب، وقد أعربت عن شواغلها بشأن الصعوبات الماثلة أمام كفالة التمثيل القانوني بشكل كامل وعادل لجميع المدَّعى عليهم. ويبدو أن المحكمة بصدد معالجة هذه المسائل. وفي ١١ أيار/مايو، جرى احتجاز أحد كبار موظفي البعثة المشاركين في مراقبة إجراءات المحاكمة لمدة ساعة ونصف الساعة، في ما يشكل خرقاً لاتفاق مركز البعثة، على يد اللواء المسلح الذي يسيطر على مجمَّع سجن الهضبة حيث تجري المحاكمة.

٥٥ - وفي ٣١ أيار/مايو، أيدت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية قرار الدائرة التمهيدية الذي ينص على أن تسلِّم ليبيا السيد القذافي إلى المحكمة. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أيدت دائرة الاستئناف أيضاً القرار الذي توصلت إليه الدائرة التمهيدية بشأن عدم مقبولية قضية السيد السنوسي أمام المحكمة الجنائية الدولية وأنه، بالتالي، يمكن أن يحاكَم في ليبيا.

العدالة الانتقالية

٥٦ - عيَّن المؤتمر الوطني العام لجنة لاختيار مفوّضي لجنة تقصي الحقائق والمصالحة المنشأة بموجب القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية. وفي حين اجتازت اللجنة عملية جديرة بالثناء في نشر الإعلان العام عن التماس طلبات المرشحين، فإنها لم تتمكن من إنجاز عملها قبل موعد انتخابات مجلس النواب في حزيران/يونيه. وستعمل بعثة الأمم المتحدة مع البرلمان الجديد للمساعدة على إنجاز عملية الاختيار ومساعدة المفوضين في عملهم.

٥٧ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، بدأت المحكمة العليا جلسات الاستماع إلى ستة طعون في دستوريَّة قانون العزل السياسي والإداري، كان قد رفعها المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان وعدة حقوقيين ليبيين. وتداولت المحكمة بشأن القضية على مدى عدة جلسات عُقدت في ظل تنظيم عدد من الاحتجاجات وإطلاق تهديدات ضمنية. ولم يُبَت حتى الآن في القرار النهائي.

العنف ضد المرأة

٥٨ - في أواخر شباط/فبراير، أصدر مجلس الوزراء مرسوماً لمعالجة حالة ضحايا العنف الجنسي، وفي المقام الأول النساء، وبما يشمل الرجال أيضاً. وينص المرسوم على إنشاء لجنة متخصصة لتقصي الحقائق ستعمل على تحديد التعويضات أيضاً. وفي ٢٧ آذار/مارس، عيَّن وزير العدل أعضاء اللجنة التي يُتوقع أن تنجز عملها خلال فترة عامين. وأنشأت السلطات الليبية آلية تمويل في حزيران/يونيه ٢٠١٤ للمساعدة على دعم التدابير المتعلقة بالتعويضات المبينة في القانون.

الهجمات على وسائط الإعلام والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية

٥٩ - ازدادت الهجمات الموجهة ضد وسائط الإعلام والإعلاميين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهوجمت عدة محطات تلفزيونية بالأسلحة الصغيرة ومقذوفات الآر. بي. جي، واختُطف عدد من الصحفيين أو جرى اغتيالهم، بمن فيهم رئيس تحرير إحدى الصحف، مفتاح عوض أبو زيد، الذي قُتل في ٢٦ أيار/مايو في بنغازي.

٦٠ - وفي ٤ حزيران/يونيه، اغتيل في سرت مايكل غرويب، موظف لجنة الصليب الأحمر الدولية، مما دفع اللجنة المذكورة إلى تعليق عملها في البلد.

حركات الهجرة المختلطة

٦١ - يحاول عدد متزايد من ملتمسي اللجوء واللاجئين والمهاجرين بلوغ أوروبا انطلاقاً من ليبيا عن طريق البحر. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٤، وصل ما يزيد على ٠٠٠ ٨٨ شخص إلى إيطاليا، وتفيد التقديرات بأن ٠٠٠ ٧٧ شخص من هؤلاء قد غادروا من ليبيا. ويمثِّل هذا العدد أكثر من ضعف العدد المسجل في عام ٢٠١٣ عندما وصل نحو ٠٠٠ ٤٣ شخص إلى إيطاليا، بعد أن غادر نصفهم من ليبيا. وفي الفترة نفسها، يُعتقد بأن أكثر من ٠٠٠ ١ شخص فارقوا الحياة في محاولتهم بلوغ أوروبا انطلاقاً من ليبيا عن طريق البحر. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد أكثر نتيجةً لتدهور الحالة الأمنية بشكل حاد في ليبيا.

٦٢ - وأدى اندلاع العنف أيضاً إلى مغادرة الكثيرين من العمال المهاجرين عن طريق نقاط الخروج الحدودية البرية. وتصدياً لهذا الوضع، أجرت السلطات الليبية مناقشات مع جيرانها المباشرين لكفالة إدارة المعابر الحدودية ومراقبتها بالشكل المناسب، فيما تدخلت الكيانات

العاملة في مجال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الهلال الأحمر الليبي، لتقديم المساعدة المادية العملية في تلك الأماكن.

٦٣ - ولا يزال احتجاز ملتمسي اللجوء واللاجئين والمهاجرين، بمن فيهم الأطفال، يشكل مثار قلق شديد. ويظل الاعتقال التعسفي لغير المواطنين الليبيين واسع الانتشار ويمتد على فترات طويلة، ويطال بوجه خاص الأفراد من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعادةً، لا تتوافر لدى المحتجَزين وسائل للطعن في احتجازهم، وهم يتعرضون للسجن في ظروف سيئة جداً، تتسم بالاكتظاظ المزمن وانعدام الظروف الصحية الأساسية.

٦٤ - ويشكل عدم توافر نظام مناسب للّجوء وإطار سليم للحماية في ليبيا، فضلاً عن حالات الاحتجاز المنتشرة على نطاق واسع في ظروف مؤسفة، عاملين وراء حضٍّ حركات الهجرة المختلطة على العمل سراً، وتعزيز سوق التهريب نحو أوروبا. ولا تزال تدابير مراقبة الحدود غير كافية لمعالجة هذه المسألة. وثمة حاجة ملحة إلى إجراء عملية تسجيل اللاجئين وتحديد مركزهم بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل إضفاء الطابع الرسمي على دور المفوضية في هذا السياق، والحد من حالات الاحتجاز، وتحسين الظروف في مراكز الاحتجاز وفقاً للمعايير الدولية.

جيم - قطاع الأمن

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٥ - قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم إلى عملية الانتقال من هيئة شؤون المحاربين إلى البرنامج الليبي لإعادة الإدماج والتنمية، مع إسداء المشورة بشأن الهياكل التنظيمية والاحتياجات من الموظفين وحملات الإعلام والتوعية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل البعثة جهود تعزيز الحوار بين الجماعات المسلحة والسلطات الليبية من أجل تهيئة ظروف مواتية لمواصلة إدماج تلك الجماعات أو إعادة إدماجها. وتتواصل الجهود أيضاً مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تعزيز سلامة المجتمع ومراقبة الأسلحة.

أمن الحدود

٦٦ - تواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في ليبيا وإلى السلطات الليبية من خلال وضع نظام متكامل لإدارة الحدود. لكنَّ عدم توافر التعاون الحكومي على مستوى رفيع واستمرار التحديات الأمنية قد أعاقا إحراز تقدم على هذا الصعيد. والمناقشات جارية لتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه لإنشاء أمانة

للحدود الإقليمية، بعد أن تعهدت ليبيا بالاضطلاع بمهام الأمانة في أعقاب المؤتمر الوزاري الإقليمي المتعلق بأمن الحدود، المعقود في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في الرباط. ولاقت المقترحات المقدمة من ليبيا موافقةً بالإجماع من البلدان المجاورة ولكنها لم تَنَل بعد قوة الدفع السياسية والتنفيذية اللازمة. وسيناقَش موضوع الأمانة في المؤتمر الوزاري الإقليمي المقبل الذي سيُعقد في القاهرة، وقد حُدد موعده المبدئي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. كما أنجزت بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية عملية إجلائها وهي تحافظ على وجود محدود في تونس.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٦٧ - استمر القسم الاستشاري المعني بالأسلحة والذخيرة التابع لبعثة الأمم المتحدة، تدعمه في ذلك دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، في العمل على إدارة الأسلحة والذخيرة بشكل سليم ومأمون وفقاً لمبادئ الملكية الوطنية، من خلال ترتيب الوصول إلى الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة وكفالة إدارتها بصورة سليمة وخزنها بشكل مأمون، وعند الاقتضاء، التخلص منها بشكل فعال.

٦٨ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة عقد الاجتماع الشهري للمجتمع الدولي بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة، الذي يهدف إلى دعم الجهود المتسقة للشركاء، وتيسير تنسيق المشورة والمساعدة اللتين يتم تقديمهما على الصعيد الدولي إلى السلطات الليبية. وتعمل بعثة الأمم المتحدة على تنسيق الاجتماع الشهري المتعلق بالأمن المادي وإدارة المخزونات بهدف تبادل المعلومات والمشورة بشأن أنشطة البرنامج التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، تجنباً لتكرار الجهود وكفالة توفير المساعدة بكفاءة وفعالية إلى السلطات الليبية المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تسليم مناطق الخزن المؤقت للأسلحة والذخيرة في مصراتة والزنتان إلى السلطات الليبية التي تلقت تدريباً على إدارة الأسلحة والذخيرة بشكل سليم ومأمون.

٦٩ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى المركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأتاحت البعثة الدعم للمركز من خلال إعداد عملية إجراءات الاعتماد الرسمي وإسناد المهام، وفقاً للمعايير الدولية، بما يشمل جميع المنظمات العاملة في ليبيا. وجرى التخلص من المعدات المتفجرة وتطهير مناطق المعارك في مدن هون وودّان وسوكنة، إلى جانب تنظيم حملات توعية بمخاطر الألغام موجهة إلى السكان المتأثرين.

٧٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة ٤٠٥ ٣٧ قطعة من مخلفات الحرب من المتفجرات، تغطي مساحة قدرها ٢٣٦ ١٥٤ ١ متراً مربعاً. ورغم تعرض العملية للتأخير نتيجةً للنقص في المواد اللازمة، فإن الجهود جارية لحل هذه المسألة. وأُقيم ما مجموعه ٢٣٣ دورة للتوعية بالمخاطر الناجمة عن المتفجرات، استفاد منها ٠٢٨ ٨ شخصاً.

إصلاح قطاع الدفاع

٧١ - قدمت بعثة الأمم المتحدة المشورة التقنية بشأن مجموعة من المسائل المتعلقة بالدفاع، بما في ذلك السياسة الاستراتيجية، والمشتريات العسكرية، والتدريب، وتنسيق الدعم الدولي. وفي آذار/مارس، أنشأ وزير الدفاع لجنة تشمل بعثة الأمم المتحدة بين أعضائها من أجل وضع سياسة الدفاع والاستراتيجية العسكرية الانتقاليتين. وأُنجز وضع سياسة الدفاع في حين لا تزال الاستراتيجية العسكرية قيد الإعداد.

٧٢ - وعلى أساس اتفاق مبرم مع إدارة المشتريات العسكرية، قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم في المجالين التنظيمي والهيكلي، وعلى صعيدي القيادة والتحكم وتنسيق البرامج التدريبية الدولية.

إصلاح الشرطة

٧٣ - قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم إلى لجنة إعادة الهيكلة والتخطيط التابعة لوزارة الداخلية، إلى جانب إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية بشأن تنظيم الشرطة الليبية وهيكلها ومنظومات القيادة والتحكم وفقاً للمعايير الدولية للحفاظ على النظام. وقدمت البعثة التدريب لبناء القدرات في مجال التحقيقات الجنائية والنظام العام والأمن الدبلوماسي والاتصالات.

٧٤ - وقدمت البعثة الدعم أيضاً إلى وزارة الداخلية لتعزيز التدابير الأمنية من أجل انتخاب أعضاء مجلس النواب، بما في ذلك إعداد خطة أمنية للانتخابات، وإنشاء غرفة عمليات للانتخابات، وتوفير التدريب للجنة التخطيط الأمني للانتخابات وقادة المناطق.

٧٥ - وقدمت البعثة الدعم إلى السلطات الليبية في وضع وتنفيذ نموذج خفارة المجتمع المحلي في منطقة طرابلس، سعياً إلى تحسين تقديم الخدمات وتعزيز العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي. وساعدت البعثة أيضاً اللجنة المركزية المكلفة بالإدماج التابعة لوزارة الداخلية في مسألة إدماج الثوار من أفراد اللجنة الأمنية العليا. وضمَّت بعثة الأمم المتحدة جهودها إلى

جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التأهيل المهني للشرطة من خلال تقديم المساعدة التنظيمية والتقنية المحددة الهدف إلى وزارة الداخلية والشرطة، بناءً على الاحتياجات التي تم تحديدها. غير أن الحالة السياسية والأمنية قوَّضت الجهود الرامية إلى وضع المساعدة التقنية والمؤسسية المتوخاة موضع التنفيذ الكامل.

دال – تنسيق المساعدة الدولية

٧٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيا، بسبل منها ترؤس عدد من أفرقة التنسيق الدولية في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والانتخابات والدستور وتمكين المرأة.

٧٧ – وقدمت البعثة المساعدة أيضاً إلى السلطات الليبية في إعداد اتفاقين (يتعلق أحدهما بالحوكمة والثاني بالأمن والعدالة وسيادة القانون)، اعتمدهما المؤتمر الوزاري المعني بتقديم الدعم الدولي إلى ليبيا، المعقود في روما في ٦ آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، عملت البعثة بشكل وثيق مع شركائها الدوليين لدعم وضع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقين موضع التنفيذ. ولكن تدهور الحالة السياسية والأمنية كان وراء تقويض أعمال المتابعة مع وزارة الخارجية بشأن الاتفاقين، بما يشمل ترجمتهما إلى برنامج عمل يتضمن توزيعاً للمسؤوليات ونظاماً للإبلاغ.

هاء – الحالة الإنسانية

٧٨ – بالنظر إلى التهديدات المحتملة لأسباب معيشة السكان الليبيين بوجه عام والفئات الضعيفة بوجه خاص، عمل فريق الأمم المتحدة القطري، في حزيران/يونيه، على تنقيح خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات لليبيا، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتياجات من الموارد، من أجل كفالة استجابة مناسبة على صعيد العمل الإنساني في حال اتساع نطاق العمليات الإنسانية.

٧٩ – واستجابةً للحالة الإنسانية الناجمة عن اندلاع النزاع في طرابلس وبنغازي، بدأ فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني، بالشراكة مع الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين، بتقديم مساعدات الإغاثة، بما في ذلك الغذاء والمواد غير الغذائية، إلى الفئات الضعيفة المتأثرة بالنزاع. واتُخذت خطوات أيضاً لإعادة آلاف المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل إلى بلدانهم الأصلية. وبالنظر إلى نطاق تلك الحالة الإنسانية، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعبئة موارد إضافية لتغطية الطلب الكبير على دعم الإغاثة.

رابعا – نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٨٠ – في بداية تموز/يوليه ٢٠١٤، كان قد نُشر ما مجموعه ٢٢٩ موظفاً من الموظفين الدوليين والوطنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة والأفراد المقدمين من الحكومات. ومن مجموع هؤلاء الأفراد، كان هناك ٢٠١ فرد في طرابلس، و ٦ أفراد في بنغازي، و ٤ أفراد في سبها، و ٣ أفراد في مقر الأمم المتحدة، و ١٥ فرداً في مركز الخدمات العالمي في برينديزي، إيطاليا. والجدير بالذكر أنه جرى نقل اثنين من الموظفين الدوليين من المكتب الميداني في سبها واثنين آخرين من المكتب الميداني في بنغازي إلى طرابلس.

٨١ – وفي ٧ تموز/يوليه، نظراً للظروف الأمنية السائدة، اتخذت بعثة الأمم المتحدة بالتشاور مع الإدارات المعنية في مقر الأمم المتحدة وبموافقتها، قراراً بالنقل المؤقت للموظفين الدوليين في منطقة البعثة. ونتيجةً لذلك، طُلب إلى ٦٩ موظفاً من أصل ١١٣ موظفاً دولياً من غير موظفي الأمن مغادرة منطقة البعثة.

٨٢ – ونظراً للقتال الذي كان دائراً في منطقة جترور ومحيطها، حيث تقع مباني بعثة الأمم المتحدة، وفي ظل التدهور العام للحالة الأمنية في جميع أنحاء طرابلس، ولا سيما بعد الهجوم المنفَّذ على المطار الدولي، اتخذت البعثة قراراً بالتنسيق مع مقر الأمم المتحدة بإجلاء جميع من تبقَّى تقريباً من الموظفين المعينين دولياً في ليبيا. وفي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه، تم إجلاء هؤلاء الموظفين براً إلى تونس. وأبلغت البعثة السلطاتِ الليبية بالقرار، وأعربت السلطات عن تفهمها الكامل. وذكرت البعثة بوضوح أن الانسحاب من ليبيا إنما هو تدبير مؤقت جرى فقط بدافع الاعتبارات الأمنية.

٨٣ – وفي ٢٢ تموز/يوليه، جرى أيضاً تمديد نطاق الإجلاء المؤقت للموظفين ليشمل جميع من تبقَّى من الموظفين المعينين دولياً في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٨٤ – وبقي خمسة من موظفي الأمن الدوليين في طرابلس، بما في ذلك كبير مستشاري شؤون الأمن، من أجل تقديم التقارير الأمنية وإجراء الرصد اليومي لمباني وأصول الأمم المتحدة، وإسداء المشورة الأمنية للموظفين الوطنيين. وظل الموظفون الذين تم إجلاؤهم يضطلعون بمسؤولياتهم انطلاقاً من تونس أو برينديزي أو بلدانهم الأصلية من أجل تمكين البعثة من مواصلة عملها قدر الإمكان.

خامسا – السلامة والأمن

٨٥ – أصبحت الحالة الأمنية في البلد بوجه عام صعبة ولا يمكن التنبؤ بها على نحو متزايد. ومما يزيد هذه الحالة تعقيداً انعدام القانون والنظام، وانتشار الجماعات المسلحة، والقدرات المحدودة لقطاعي الأمن والعدالة الليبيين، وتسييس القوات المسلحة الليبية وتجزؤها، والمنازعات القبلية التي لم تتم تسويتها، والمشهد السياسي المتسم باستقطاب شديد.

٨٦ – وقد ازدادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحوادث الأمنية التي تستهدف المجتمع الدولي، بما في ذلك سرقة السيارات وتوجيه التهديدات وأشكال التخويف وعمليات السطو. وتشمل أبرز هذه الأعمال اثنين من حوادث سرقة السيارات التي استهدفت مركبات الأمم المتحدة، وعمليتي خطف منفصلتين استهدفتا سفير الأردن واثنين من موظفي السفارة التونسية. وأُطلق سراح جميع المختطَفين في وقت لاحق دون أن يصابوا بأذى بعد فترة طويلة من الأسر. وأُبلغ أيضاً عن شنِّ هجوم مسلح في طرابلس على مركبة تابعة لسفارة البرتغال وعن تنفيذ هجوم آخر ضد سفارة السودان باستخدام مقذوفات الآر. بي. جي.

٨٧ – وفي ٤ حزيران/يونيه، احتُجز أربعة من موظفي الأمم المتحدة لمدة ساعة ونصف الساعة تقريباً عند نزولهم من الطائرة في مطار طرابلس الدولي، وتعرضوا لسوء المعاملة على أيدي سلطات أمن المطار، في خرق لاتفاق مركز البعثة.

٨٨ – وفي ظل التدهور الأمني العام في البلد، قرر عدد من السفارات تقليص أو إغلاق بعثاته الدبلوماسية. وسُجلت أيضاً حوادث تخويف واحتجاز تعرض لها أفراد الأمم المتحدة وأفراد آخرون من المجتمع الدولي.

٨٩ – وفي شرق البلد، أسفرت العمليات العسكرية عن إغلاق المطار الرئيسي في بنغازي، وفرض قيود على الأجانب الذين يدخلون إلى ليبيا عن طريق مطار البيضاء. ونظراً للحالة الأمنية في بنغازي، جرى مؤقتاً تعليق عمليات الأمم المتحدة. لكن الأنشطة في مدينة البيضاء وفي المنطقة المحيطة بها لم تتأثر بهذا الوضع.

سادسا – الجوانب المالية

٩٠ – يبلغ مجموع الموارد المعتمدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ما قدره ٧٠٠ ٤٣٠ ٦٩ دولار، وهو مؤلف من مبلغ ٥٠٠ ٦٨١ ٤٦ دولار الذي وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ ومبلغ إضافي قدره ٢٠٠ ٧٤٩ ٢٢ دولار لتعزيز وإعادة هيكلة قسم الأمن التابع لبعثة الأمم

المتحدة، من أجل زيادة قدرته على توفير الأمن للبعثة وموظفيها، وقد وافقت عليه الجمعية في قرارها ٦٨/٢٨٠.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

٩١ - إن انزلاق ليبيا إلى حالة من الشك السياسي وأعمال القتال المسلح خلال الفترة المشمولة بالتقرير يثير مخاوف شديدة. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء القصف العشوائي للمناطق المدنية والتقارير التي تفيد عن هجمات تستهدف المنشآت الحيوية والهياكل الأساسية للدولة، إضافةً إلى ورود تقارير عن عمليات خطف ونهب وإحراق منازل وأعمال انتقامية أخرى. وفي هذا الصدد، أود تذكير جميع الأطراف الضالعة في الاشتباكات المسلحة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بعدم شن هجمات عشوائية أو بتعريض حياة المدنيين للخطر بأشكال أخرى.

٩٢- وينبغي محاسبة مرتكبي الجرائم بموجب القانون الوطني والدولي. وفي هذا السياق، أرحِّب بتأكيد المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية مجدداً، في تموز/يوليه، استعدادها للتحقيق في الجرائم المشمولة باختصاص المحكمة ومحاكمة مرتكبيها بصرف النظر عن مركزهم الرسمي أو انتمائهم.

٩٣ - وأود أيضاً تذكير جميع الأطراف بأن إيجاد حل دائم للمشاكل السياسية في ليبيا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق حوار سياسي شامل ومُجدٍ، يقوم على الالتزام بدعم التحول الديمقراطي والعملية السياسية في ليبيا. ولا يمكن لطيف المزاعم المتنافسة على السلطات التشريعية والتنفيذية إلا أن يزيد من حدة الأزمة السياسية القائمة وأن يقوِّض الوحدة الوطنية في البلد. ولذا أودُّ أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد القادة السياسيين في ليبيا إظهار قيادة خاضعة للمساءلة ومتسمة بالمسؤولية لحماية بلدهم من نزاعات جديدة.

٩٤ - وتكتسي المسائل المتعلقة بالأمن وبناء المؤسسات أهمية بالغة في أي حوار مُجدٍ، فضلاً عن مستقبل الجماعات المسلحة في إطار الهياكل العسكرية والأمنية الوطنية. وفي هذا الصدد، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة والتسهيلات اللازمة، فيما تواصل باستمرار تذكير مختلف الجهات السياسية الفاعلة بالحاجة الملحة إلى تحقيق توافق للآراء من خلال الحوار بشأن أولويات بناء الدولة والمصالحة الوطنية، والاتفاق على القواعد الأساسية للعمل السياسي السلمي.

٩٥ - وألاحظ بارتياح التقدم المحرز في العملية الدستورية الليبية في ظل بيئة سياسية وأمنية صعبة دون شك. لكن لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة في التعامل مع المسائل العالقة بشأن

مشاركة المجتمع الأمازيغي، وتأكيد استقلالية العملية، وحمايتها من مخاطر التخويف والعنف. وقد ظلت جمعية صياغة الدستور تركز اهتمامها على عملها، ويعكس طلبها الأخير بإقامة مكتب تابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في البيضاء رغبة في الاستفادة الفعالة من كل الأدوات والموارد المتاحة لها. وأطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم أعمال جمعية صياغة الدستور بطريقة منسقة. ولن تدَّخر بعثة الأمم المتحدة جهداً في تأمين التنسيق الفعال وفقاً للتكليف الصادر عن مجلس الأمن والطلب الموجه من جمعية صياغة الدستور.

٩٦ - وفي ظل استمرار العنف، لا تزال الحالة السياسية التي يشوبها الشك وعدم توافر حوكمة فعالة يعوقان التقدم في إصلاح قطاع الأمن. إذ أن إصلاح قطاع الأمن بشكل مستدام هو، في النهاية، عملية سياسية لا تركز على مؤسسات الدولة فحسب، إنما تتطلب أيضاً التزاماً من الجهات الليبية المعنية والسكان على نطاق أوسع. وما زال يتعين على ليبيا إظهار الإرادة السياسية الدؤوبة والجهود الضرورية لتعزيز أسس الحوار الأمني الفعال والشامل، وإيجاد توافق الآراء اللازم لتولي زمام عملية إصلاح قطاع الأمن بصورة حقيقية على الصعيد الوطني.

٩٧ - وإني أتطلع إلى وضع تعداد للسجون. فهذه خطوة هامة من شأنها أن تُسهم في معالجة مشكلة المحتجَزين الذين ينتظرون بدء أو إنجاز التحقيقات القضائية منذ نهاية النزاع المسلح. ولا يزال يساورني القلق إزاء التقارير الواردة عن استمرار التعذيب، وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، والخطف وحالات الاحتجاز السرية على يد ألوية تابعة نظرياً لوزارة العدل أو وزارة الدفاع. ويمثل تسليم جميع المحتجَزين، ليصبحوا تحت السيطرة الفعلية للدولة، شرطاً مسبقاً لإرساء سيادة القانون في ليبيا. وأشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين. وأطلب إلى السلطات الليبية إجراء تحقيقات جنائية في هذه الحوادث وكفالة أن تتم محاسبة المسؤولين عن تلك الهجمات.

٩٨ - وتشكل محاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي و ٣٥ مسؤولاً آخر في النظام السابق اختباراً حاسماً لقدرة ليبيا على إقامة العدل. وحتى الآن، تناولت المحاكمة بشكل رئيسي المسائل الإجرائية المتعلقة بتوفير محامي الدفاع. وأود أن أشدِّد على ضرورة التمثيل القانوني المناسب لجميع المدَّعى عليهم وإتاحة إمكانية الوصول الكاملة لمحامي الدفاع إلى موكِّله، وتمكينه من الاطِّلاع التام على ملفات القضايا، علاوة على كفالة قدرة محامي الدفاع على العمل بمنأى عن التخويف. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال ليبيا ملزَمة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والامتثال لقراراتها.

٩٩ - أما المشاكل المتعلقة بالهجرة في ليبيا، فهي مشاكل هائلة، ولا تزال الظروف التي تواجه المهاجرين سيئة جداً. ويشكل التدفق المستمر للمهاجرين واللاجئين الذين يُقدِمون على رحلة محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط، من ليبيا إلى إيطاليا، مثار قلق لا يني يزداد. وفي هذا الصدد، أود أن أُثني على الجهود التي تبذلها القوات البحرية الإيطالية وحرس السواحل الليبية لإنقاذ أرواح المعرضين للخطر في البحر. ومع ذلك، ثمة حاجة لبذل المزيد من الجهود تجنباً لوقوع خسائر لا داعي لها في الأرواح في عرض البحر. وإني أحث السلطات الليبية على تحسين الوضع المعيشي للمهاجرين المودعين في مراكز الاستقبال في ليبيا، وهي في معظمها مكتظة وتعاني من نقص في عدد الموظفين. وأود أيضاً التأكيد على ضرورة قيام السلطات الليبية بالاعتراف الكامل بدور مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ليبيا والوكالات المتخصصة الأخرى، وتيسيرها لهذا الدور.

١٠٠ - وبالنظر إلى الحالة المتطورة بسرعة، من الضروري كفالة أن يكون وجود الأمم المتحدة ومشاركتها في ليبيا ملائمَين للسياق، وأن تكون المنظمة مجهزة تجهيزاً جيداً لدعم السلطات الليبية في مواجهة التحديات الحالية والمتوقعة. ولذا، فقد طلبتُ إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تُجري استعراضاً لوجود الأمم المتحدة في ليبيا، بالشراكة الوثيقة مع السلطات الليبية وبالتشاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وأعتزم تقديم التوصيات والخيارات في هذا الصدد إلى مجلس الأمن في الأشهر المقبلة.

١٠١ - وأود أن أعرب عن عميق امتناني إلى طارق متري، الذي أكمل خدمته كممثل خاص لي وكرئيس لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ٣١ آب/أغسطس، وأرحِّب بممثلي الخاص الجديد ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برناردينو ليون. وأودُّ أن أثني على موظفي بعثة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة في ليبيا لمواصلتهم العمل الشاق في ظل ظروف صعبة وخطيرة للغاية. وإني أتطلع إلى ظروف تتيح عودتهم. وأودُّ أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق لشركائنا الدوليين على دعمهم الدؤوب سعياً إلى إحلال السلام الدائم في ليبيا. ولا بد لنا من مواصلة تعزيز شراكتنا من أجل مواجهة التحديات معاً.